

Distr.: General
16 May 2022
Arabic
Original: English



الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة
الدورة الثانية عشرة
14-11 نيسان/أبريل 2022

تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة عن دورته الثانية عشرة

المقرر: السيد توماس غرونوالد (سلوفاكيا)

أولا - تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

- 1 - عقد الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة دورته الثانية عشرة في مقر الأمم المتحدة من 11 إلى 14 نيسان/أبريل 2022. وعقد الفريق العامل ثلاث جلسات رسمية وخمس جلسات غير رسمية.
- 2 - وافتتح الدورة الرئيس المؤقت للفريق العامل. وأدلت نائبة رئيسة الفريق العامل روزيني ب. فانغكو (الفلبين) ببيان باسم الرئيسة.

باء - الحضور

- 3 - حضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وحضرها أيضا ممثلون عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومراقبون عن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية. ويمكن الاطلاع على قائمة بالمشاركين عبر الرابط <http://social.un.org/ageing-working-group/twelfthsession.shtml>.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

- 4 - في الجلسة الأولى، المعقودة في 11 نيسان/أبريل، نظر الفريق العامل في الترشيحات لعضوية مكتب الفريق العامل وانتخب بالتزكية ماريا دل كارمن سكوييف (الأرجنتين)، رئيسة، وروزيني ب. فانغكو



(الفلبين)، وتوماس غرونوالد (سلوفاكيا)، ورشا الكتة (كندا)، نوابا للرئيسة. وأبلغ الفريق بأن السيد غرونوالد سيعمل مقررا إلى أن يردّ ترشيح لمنصب المقرر.

5 - وتألف مكتب الدورة الثانية عشرة للفريق العامل من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الرئيسة:

ماريا ديل كارمن سكوييف (الأرجنتين)

نائبها الرئيسة:

روزيني ب. فانغكو (الفلبين)

رشا الكتة (كندا)

نائب رئيسة والمقرر:

توماس غرونوالد (سلوفاكيا)

دال - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

6 - في الجلسة الأولى، نظر الفريق العامل في جدول الأعمال المؤقت وأقره بصيغته الواردة في الوثيقة [A/AC.278/2022/1](#). وفي ما يلي نص جدول الأعمال:

- 1 - انتخاب أعضاء المكتب.
 - 2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
 - 3 - مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة.
 - 4 - مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة.
 - 5 - التدابير الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن وحفظ كرامتهم.
 - 6 - متابعة القرار [138/76](#): التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن وحفظ كرامتهم: الممارسات الفضلى والدروس المستفادة وما قد يُدرج في صك قانوني متعدد الأطراف من محتوى وتحديد المجالات والمسائل التي يلزم فيها توفير مزيد من الحماية واتخاذ إجراءات إضافية.
 - 7 - مسائل أخرى.
 - 8 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة.
 - 9 - اعتماد التقرير.
- 7 - وفي الجلسة نفسها، نظر الفريق العامل في تنظيم الأعمال المقترح لدورته الثانية عشرة وأقره، بصيغته الواردة في الوثيقة [A/AC.278/2022/CRP.1](#).

8 - وفي الجلسة نفسها أيضا، ناقش الفريق العامل الترتيبات المحددة للدورة الثانية عشرة ووافق عليها، بصيغتها الواردة في ورقة غير رسمية. ووافق الفريق العامل على أن تُطبق هذه الترتيبات كتدبير مؤقت على ألا يشكّل ذلك سابقة بالنسبة إلى دورات الفريق العامل مستقبلا.

هاء - مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة

9 - في الجلسة الأولى، أبلغ الفريق العامل بمشاركة 25 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في الدورة الثانية عشرة، وفقا للمقرر 1/7 المتعلق بطرائق مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمله (انظر A/AC.278/2016/2، الفقرة 10).

واو - مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة

10 - في الجلسة الأولى، نظر الفريق العامل في مشاركة المنظمات غير الحكومية التالية البالغ عددها 21 منظمة في أعماله وقرر منحها الاعتماد:

رابطة الكومنولث لرعاية الشيخوخة

جمعية التنظيم المجتمعي والتعليم الريفي (SCORE)

شبكة نصره كبار السن (OPAN)

منظمة الجسر الممدود فيما بين الأجيال في ألمانيا (Generationsbrücke Deutschland)

مؤسسة الاهتمام بقضايا الشيخوخة (ACF)

منظمة Unprivileged to the Human Action Need (UTTHAN)

منظمة قوة الرعاية (PoT)

مؤسسة جوزف ولويس كرافت

منظمة شباب جزر القمر من أجل الثقافة والتنمية

منظمة تعزيز مؤازرة المسنين في ليبيريا (OPESL)

منتدى كينيا لصغار المزارعين

مركز الاجتماع الآسيوي الأوروبي العالمي لرعاية الشيخوخة

منظمة دوركاس الدولية للمعونة (Dorcass Aid International)

الشبكة الوطنية للمسنات

الجمعية الخيرية

رابطة Lares Asociación

مؤسسة رعاية المسنين (DadiDada Foundation)

منظمة Droits humains océan indien Madagascar (Dis-moi Madagascar)

منظمة غاروندا (Gharonda)

مؤسسة سالداريغا كونشا (Fundación Saldarriaga Concha)

المنظمة الكندية لمساعدة المسنين

- 11 - وفي الجلسة نفسها، أبلغ الفريق العامل بأن إحدى الدول الأعضاء كانت اعترضت على طلب الاعتماد المقدم من منظمة غير حكومية، هي الاتحاد العام لمتقاعدي بيلاروسيا (Nasha Pakalenne) (جبلنا).
- 12 - وفي الجلسة الأولى أيضا، أدلت ببيانات ممثلات المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، وبيلاروس، وفرنسا (باسم الاتحاد الأوروبي). وأدلت ممثلتا كندا وأستراليا قبل التصويت ببياناتين تعليلا له.
- 13 - وفي الجلسة نفسها أيضا، قرر الفريق العامل منح الاعتماد للمنظمة غير الحكومية الاتحاد العام لمتقاعدي بيلاروسيا (Nasha Pakalenne) (جبلنا) لتشارك في أعماله، وذلك بتصويت مسجل بأغلبية 57 صوتا مقابل 7 أصوات وامتناع 35 عضوا عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بولندا، بيرو، تشيكا، الجبل الأسود، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبيريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مقدونيا الشمالية، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، واليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بيلاروس، الجمهورية العربية السورية، سري لانكا، الصين، والهند.

المتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، باكستان، البحرين، البرازيل، بروني دار السلام، بنغلاديش، بوليفيا، تايلند، تركيا، الجزائر، سنغافورة، السودان، عمان، غيانا، الفلبين، فييت نام، قطر، الكامبيون، كوبا، الكويت، كينيا، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، واليمن.

زاي - الوثائق

14 - يمكن الاطلاع على قائمة الوثائق المعروضة على الفريق العامل في دورته الثانية عشرة عبر الرابط <http://social.un.org/ageing-working-group/twelfthsession.shtml>.

ثانيا - التدابير الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن وحفظ كرامتهم

15 - خلال الجلستين الأولى والثانية، المعقودتين في 11 نيسان/أبريل، نظر الفريق العامل في البند 5 من جدول الأعمال وأجرى مناقشة عامة بشأن هذا البند.

16 - وفي الجلسة الأولى، بدأ الفريق العامل مناقشته العامة للبند واستمع إلى بيانات أدلى بها ممثلو باكستان (باسم مجموعة الـ 77 والصين)، والأرجنتين (باسم الفريق الأساسي للأمم المتحدة المعني بمسائل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين)، والاتحاد الأوروبي، وشيلي (باسم مجموعة أصدقاء كبار السن)، ورومانيا، والنمسا، وقطر، والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، ومصر، وبنغلاديش، وشاهدت البيانات المسجلة مسبقا التي أدلى بها ممثلو كينيا وكندا وتركيا وبنما وبوركينا فاسو وغواتيمالا وبيرو وسلوفينيا والجمهورية الدومينيكية وجمهورية فنزويلا البوليفارية والأرجنتين ومالطة.

17 - وفي الجلسة الثانية، استأنف الفريق العامل مناقشته العامة واستمع إلى بيانات أدلى بها ممثلو بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وقيرغيزستان، وتايلند، وبوتان، والفلبين، والسلفادور، وماليزيا، وإكوادور، وسري لانكا، والمملكة العربية السعودية، وبلجيكا، والبرتغال، واليونان، وجورجيا، وكوبا، وكوت ديفوار، واليابان، والصين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإسبانيا، وفيت نام، وباكستان، ونيجيريا، والمكسيك، وإيطاليا، ونيبال، والاتحاد الروسي، والمراقب عن دولة الكرسي الرسولي التي لها مركز المراقب، وشاهد بيانات فيديو مسجلة مسبقا أدلى بها ممثلا الهند وكولومبيا. وفي الجلسة نفسها، استمع الفريق العامل إلى بيانات أدلى بها ممثلو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا وإثيوبيا وبولندا، وممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: الشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة المسنين، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، والرابطة الوطنية الألمانية لمنظمات كبار السن، والتحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة، والمنظمة الدولية المعنية بالمسنين (المملكة المتحدة)، ومركز تكامل الموارد والرابطة الكاميرونية لرعاية المسنين. ونظر الفريق العامل في البيانات المسجلة مسبقا التي أدلى بها ممثلو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أوكرانيا وإسبانيا وبيرو.

ثالثا - متابعة القرار 138/76: التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان

لكبار السن وحفظ كرامتهم: الممارسات الفضلى والدروس المستفادة وما قد يُدرج في صك قانوني متعدد الأطراف من محتوى وتحديد المجالات والمسائل التي يلزم فيها توفير مزيد من الحماية واتخاذ إجراءات إضافية

18 - انسجاما مع الترتيبات المحددة للدورة الثانية عشرة، نظر الفريق العامل في البند 6 من جدول الأعمال في جلسات غير رسمية عُقدت في 12 و 13 نيسان/أبريل.

رابعاً - مسائل أخرى

مناقشة بشأن سبل المضي قدماً

- 19 - انسجاماً مع الترتيبات المحددة للدورة الثانية عشرة، نظر الفريق العامل في البند 7 من جدول الأعمال في جلسة غير رسمية عُقدت في 14 نيسان/أبريل وفي جلسته الثالثة، المعقودة في 14 نيسان/أبريل، وأجريت مناقشة بشأن سبل المضي قدماً في الجلسة غير الرسمية.
- 20 - وفي الجلسة الثالثة، استمع الفريق العامل إلى بيانات أدلى بها ممثلو الاتحاد الأوروبي وفرنسا والأرجنتين.

خامساً - موجز الرئيسة بشأن المحاور الرئيسية للمناقشات

- 21 - في الجلسة الأولى، المعقودة في 11 نيسان/أبريل، ناقش الفريق العامل موجز الرئيسة بشأن المحاور الرئيسية للمناقشات ووافق على إدراجه في تقرير الدورة. وفي ما يلي الموجز الذي أعدته الرئيسة:

مقدمة

استُهلّت الدورة الثانية عشرة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة بانتخاب أعضاء المكتب. وانتخب الفريق العامل بالتركية ماريا ديل كارمن سكوييف (الأرجنتين) رئيسة؛ روزيني فانغكو (الفلبين) ورشا الكتا (كندا) نائبتين للرئيسة في الدورة الثانية عشرة. وإضافة إلى ذلك، انتُخب السيد توماس غرونوالد (سلوفاكيا) مقرراً.

وفي ما يتعلق بتكوين المكتب، أود أن أعرب عن ارتياحي الكبير لأن المكتب مؤكّن حالياً بنسبة 75 في المائة من ممثلين عن النساء، الأمر الذي يمثل علامة هامة وإيجابية للغاية في سياق الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية من أجل تحقيق التكافؤ بين الجنسين داخل الأمم المتحدة.

ترأست نائبة الرئيسة السيدة فانغكو الجزء الافتتاحي من الدورة الثانية عشرة. واستُهل هذا الجزء بملاحظات الترحيبية، التي تلتها السيدة فانغكو نيابة عني، أعقبت ذلك كلمة افتتاحية أدلى بها رئيس الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة عبد الله شهيد الذي ألقى رسالته من خلال شريط فيديو مسبقاً.

وأود أن أعرب عن خالص تقديري وامتناني لرئيس الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للرسالة القوية التي وجهها في الجزء الافتتاحي. وقد شَرَفَ الفريق العامل حضوراً مسؤولاً متميزاً بهذا المستوى خلال حفل افتتاح دورته الثانية عشرة.

ثم أقر الفريق العامل جدول أعمال الدورة الثانية عشرة وبرنامج عملها. وتجدر الإشارة إلى أن الفريق العامل نظم عمله وفقاً للمقرر الشفوي المتخذ خلال المناقشة التي أُجريت بشأن سبل المضي قدماً خلال الدورة الحادية عشرة المعقودة في آذار/مارس - نيسان/أبريل 2021.

وخلال فترة ما بين الدورات، اقترح المكتب تنظيمًا للعمل مكوناً ما يلي: إجراء مناقشة عامة بشأن موضوع "التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن وحفظ كرامتهم"؛ حلقة نقاش تعقبها مناقشة تحاورية بشأن العناصر المعيارية لمتابعة دراسة مجالات تركيز الدورة الحادية عشرة "الحق في العمل والوصول إلى سوق العمل" و "إمكانية اللجوء إلى القضاء"؛ ومناقشة تحاورية بشأن تعزيز

وحماية حقوق الإنسان لكبار السن في سياق جائحة كوفيد-19 وما بعدها؛ وحلقنا نقاش تعقبهما مناقشتان تحاوريتان بشأن مجالي التركيز "إسهام كبار السن في التنمية المستدامة" و "الأمن الاقتصادي"⁽¹⁾؛ ومناقشة بشأن سبل المضي قدماً.

وخلال فترة ما بين الدورات، طلبت الرئيسة من أعضاء الفريق العامل (الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب) والجهات المعنية الأخرى (المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات الحكومية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية) تقديم إسهامات موضوعية تتصل بمجالي التركيز المختارين للدورة الثانية عشرة، استناداً إلى استبيانين أعدتهما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتلقى الفريق العامل إسهاماً بشأن مجالي تركيز الدورة الثانية عشرة: "إسهام كبار السن في التنمية المستدامة" و "الأمن الاقتصادي"، من 26 دولة عضواً و 17 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان و 6 كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة و 24 منظمة غير حكومية معتمدة.

واستناداً إلى الإسهامات العديدة الواردة، أعد المكتب، من خلال مفوضية حقوق الإنسان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ورقة غرفة اجتماعات لكل مناقشة تحاورية بشأن مجالي التركيز، توزع الإسهامات وتُبرز المجالات التي تشكل أرضية مشتركة والاتجاهات المحددة في الردود على الاستبيانين. وأود أن أخص بالشكر الإدارة والمفوضية لتوليتهما إعداد هاتين الورقتين اللتين ساعدتا في توجيه المناقشات التحوارية. ويمكن الاطلاع على الورقتين عبر الموقع الشبكي للفريق العامل.

وعلاوة على ذلك، وعلى نحو ما وافق عليه المكتب خلال فترة ما بين الدورات، في دورته الثانية عشرة، شرع الفريق العامل في إجراء حلقة نقاش ومناقشة تحاورية بشأن العناصر المعيارية لمعالجة المسائل المتصلة بمجالي تركيز الدورة الحادية عشرة، وهما "الحق في العمل والوصول إلى سوق العمل" و "إمكانية اللجوء إلى القضاء".

وفي هذا الصدد، وخلال فترة ما بين الدورات، طلبت الرئيسة من أعضاء الفريق العامل وغيرهم من الجهات المعنية تقديم إسهامات معيارية تستند إلى الاستبيانين اللذين أعدتهما مفوضية حقوق الإنسان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتلقى الفريق العامل إسهامات من 25 دولة عضواً ومن دولة لها مركز المراقب، و 15 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، و 7 كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، و 20 منظمة غير حكومية معتمدة.

واستناداً إلى تلك الإسهامات، أعد المكتب، من خلال مفوضية حقوق الإنسان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ورقتي غرفة اجتماعات من أجل توجيه المناقشة التحوارية بشأن العناصر المعيارية.

وبعد إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل، نظر الفريق العامل في ترتيبات العمل الخاصة بدورته الثانية عشرة. ومع مراعاة استمرار أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتطورات الجديدة المرتبطة باستمرارية تصريف الأعمال في المقر، وبغية ضمان الاختتام الناجح لأعمال الفريق العامل، أوصى المكتب بترتيبات محددة للدورة الثانية عشرة لكي ينظر فيها الفريق العامل.

(1) خلال المناقشة التي أجريت بشأن سبل المضي قدماً في الدورة السابعة، قرر الفريق العامل تركيز دورته المقبلة على مسائل محددة تمسّ بتمتع كبار السن بحقوق الإنسان الخاصة بهم. وأدرجت قائمة بمسائل التركيز التي اقترحها أعضاء الفريق في التقرير عن الدورة السابعة (A/AC.278/2016/2، الفقرة 29).

وخلال فترة ما بين الدورات، أجرى المكتب مشاورات مع الوفود بشأن وثيقة بعنوان "الترتيبات الموصى بها لعمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة في دورته الثانية عشرة"، حدد فيها الترتيبات المقترحة لعقد هذه الدورة. وكانت التوصية بأن تُطبق الترتيبات كتدبير مؤقت ومن دون أن يشكل ذلك سابقة لدورات الفريق العامل المقبلة.

وأوصي بعقد كل الاجتماعات بالحضور الشخصي. وبالنسبة إلى المناقشة العامة، دُعي المتكلمون إلى بيان ما إذا كانوا يرغبون في الإدلاء بكلماتهم بالحضور الشخصي أو عن طريق رسالة بالفيديو مسجلة مسبقاً. وتُرسل البيانات الخطية، بما فيها تلك المتعلقة بالبيانات المسجلة مسبقاً بالفيديو، إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: estatemnts@un.org. وفي ما يتعلق بالحد الزمني للمداخلات، فإن البيانات التي تدلي بها الدول الأعضاء بصفتها الوطنية، وكذلك بيانات ممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ذات المركز "ألف"⁽²⁾ والمنظمات غير الحكومية ذات المركز لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات المعتمدة سابقاً لدى الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة ستقتصر مدتها على ثلاث دقائق، في حين ستقتصر البيانات التي يُدلى بها باسم مجموعة من الدول على خمس دقائق.

وبالنظر إلى الجهود الجارية التي تبذلها الأمانة العامة لزيادة قدرة استيعاب غرف الاجتماعات ودعم الاجتماعات الحكومية الدولية، ستُعقد المناقشات التحوارية والمناقشات بشأن سبل المضي قدماً بالحضور الشخصي. بيد أنه من أجل التقليل إلى أدنى حد من تعطيل برنامج العمل، سيكون في وسع المتكلمين أيضاً المشاركة من بُعد باستخدام وصلة افتراضية مباشرة. وستكون المناقشات التحوارية والمناقشة بشأن سبل المضي قدماً غير رسمية بطبيعتها وستقتصر مدتها على ساعتين. وسيدعى المتكلمون إلى المشاركة في المناقشات التحوارية إما بالحضور الشخصي أو افتراضياً.

وبعد اعتماد ترتيبات العمل الخاصة بالدورة الثانية عشرة، نظر الفريق العامل في مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ذات المركز ألف. ووفقاً لمقرر الفريق العامل 1/7 بشأن طرائق مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمله (انظر [A/AC.278/2016/2](#)، الفقرة 10)، المتخذ في الجلسة الأولى من دورته السابعة المعقودة في 12 كانون الأول/ديسمبر 2016، عممت الأمانة العامة الطلبات الواردة من 25 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ذات المركز ألف على جميع الدول الأعضاء قبل انعقاد الدورة الثانية عشرة بأربعة أسابيع.

وقرر الفريق العامل تطبيق الترتيب الذي حدده رئيسه السابق (انظر [A/AC.278/2016/2](#)، الفقرة 29)، والذي تكون بموجبه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة قادرة على شغل مقاعد منفصلة بعد الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب، والتكلم، من دون أن يكون لها الحق في التصويت، في إطار أي بند من بنود جدول الأعمال وتقديم إسهامات خطية إلى الفريق العامل في إطار أي بند من بنود جدول الأعمال.

وأود أن أرحب بالمشاركة الفعالة والإسهامات المجدية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ذات المركز "ألف" في مناقشات وأعمال الفريق العامل. وواصل الفريق العامل تعزيز مشاركة تلك المؤسسات

(2) المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تمنحها اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المركز "ألف" تُعتبر ممثلة امتثالاً تاماً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، على نحو ما أقرته الجمعية العامة في قرارها [134/48](#).

في أعماله، وفقاً للولاية التي نصت عليها الجمعية العامة من خلال قرارها 181/72 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2017 والمعنون "المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها".

ثم شرع الفريق العامل في الموافقة على مشاركة المنظمات غير الحكومية التي لا تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي كانت طلبت منحها الاعتماد. وكان قد تلقى 22 طلباً من هذا القبيل، فُدمت وفقاً لـ "طرائق مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة"، المعتمدة خلال دورته التنظيمية في عام 2011 (انظر A/AC.278/2011/2، الفقرة 8). ووافق الفريق العامل على مشاركة 21 منظمة غير حكومية من دون تصويت وعلى مشاركة منظمة غير حكومية واحدة بتصويت مسجل.

المناقشة العامة

عقد الفريق العامل لاحقاً مناقشته العامة بشأن موضوع "التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن وحفظ كرامتهم" في الجلسة الأولى المعقودة صباح 11 نيسان/أبريل. وأود أن أعرب عن تقديري للمشاركة النشطة لممثلي العديد من الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب وللممثلي مجموعات الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في المناقشة، وأن أوثق بهذه المشاركة.

وخلال الجلسة الثانية المعقودة بعد ظهر يوم 11 نيسان/أبريل، واصل الفريق العامل مناقشته العامة. وفي هذه الجلسة، أدلت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليت بكلمة افتتاحية بالحضور الشخصي. وأود أن أعرب عن خالص امتناني للمفوضة السامية على التزامها الراسخ والرسالة القوية التي ألقته خلال هذا الجزء. لقد شرفت الفريق العامل بحضورها دورته الثانية عشرة.

وفي المناقشة العامة أيضاً، أود أن أبرز مشاركة 8 وزراء و 3 نواب وزراء و 7 ممثلين من العواصم و 16 ممثلاً دائماً لدى الأمم المتحدة وقائمين اثنتين بالأعمال و 7 نواب ممثلين دائمين فضلاً عن 11 ممثلاً آخر ودولة مراقبة واحدة.

وخلال المداخلات، سلّمت الوفود بأهمية الفريق العامل باعتباره المنبر الرئيسي لتعزيز حقوق الإنسان لكبار السن وحمايتها. وشددت أيضاً على أهمية المضي في اتخاذ تدابير محددة لزيادة حماية حقوق الإنسان لكبار السن معربة في الوقت نفسه عن دعمها للمشاركة بنشاط في أعمال الفريق العامل وعن التزامها بهذه المشاركة.

وفي المناقشة العامة، أبرزت وفود عدة ضرورة تناول الاتجاه الديمغرافي العالمي للسكان المسنين مع الاعتراف بالدور الهام الذي يؤديه كبار السن بوصفهم مساهمين رئيسيين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمستدامة لمجتمعاتهم. وفي هذا الصدد، شددت الوفود على ضرورة تمكين كبار السن بالكامل بوصفهم عناصر فعالة للتغيير وتعزيز مشاركتهم الكاملة والمجدية بما يتيح لهم تقديم تلك المساهمة بفعالية.

وشددت بعض الدول الأعضاء على أن الجائحة لم تنته بعد في حين أشارت وفود عدة إلى الأثر السلبي وغير المتناسب لكوفيد-19 على حياة كبار السن وصحتهم ومجالاتهم الاجتماعية والاقتصادية وكذلك على تمتعهم الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بهم. وإضافة إلى ذلك، جرى إبراز كيف أن كوفيد-19

أدى إلى تضخيم أوجه عدم المساواة القائمة وفاقم في الوقت نفسه التفرقة العمرية، والعنف والإهمال وسوء المعاملة وأشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة التي يواجهها كبار السن.

وأبرزت الدول الأعضاء أهمية سياسات القطاع العام الرامية إلى مواجهة مختلف التحديات التي يصادفها كبار السن باعتبارها جزءاً من أولوياتها الوطنية. وأوردت وصفاً لتشريعاتها الوطنية وللتدابير والسياسات المشتركة على الصعيد الوطني للنهوض بحماية حقوق كبار السن ورفاههم. وفي هذا الصدد، سلط عدد كبير من الوفود الضوء على الممارسات والاستراتيجيات الوطنية المتصلة بالحماية الاجتماعية، وبالوصول على الخدمات الصحية، فضلاً عن تعزيز الشيخوخة النشطة والأمن الاقتصادي.

وأشارت بعض الدول الأعضاء إلى حالة كبار السن في سياق النزاع المسلح، بما في ذلك الحالة في أوكرانيا، وأعربت عن تضامنها مع شعوبها. وإضافة إلى ذلك، أشارت بعض الوفود إلى أثر تغير المناخ على حياة كبار السن وشددت على أهمية إدراج ومراعاة أصواتهم ووجهات نظرهم لدى وضع السياسات والبرامج والتدابير.

وعلاوة على ذلك، أشادت بعض الوفود بالوثيقة التي أعدتها مفوضية حقوق الإنسان، "تحديث للدراسة التحليلية الختامية لعام 2012 بشأن المعايير القياسية في القانون الدولي لحقوق الإنسان في ما يتعلق بكبار السن" وسلطت الضوء على جدوى مناقشة استنتاجاتها في ما يتعلق بالثغرات المحتملة في النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان لكبار السن والسبل الممكنة لمعالجتها. وأشارت وفود أخرى أيضاً إلى آخر تقرير (A/HRC/49/70) قدمته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الدورة التاسعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان وشددت على أهمية الاستنتاجات الواردة فيه.

ومن المنطلق نفسه، أبرزت دول أعضاء عدة ومعظم المشاركين الآخرين أن الإطار الحالي لحقوق الإنسان لكبار السن يوفر تغطية جزئية وغير متنسقة لحقوق الإنسان الخاصة بهم، سواء في القانون أو في الممارسة، وشددوا على الحاجة إلى صك دولي ملزم قانوناً يعالج تحديداً الثغرات القانونية القائمة بهدف حماية حقوقهم بالكامل.

وعلى الصعيد الإقليمي، أبرزت بعض الدول الأعضاء أهمية اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن في تعزيز حماية حقوق الإنسان الخاصة بهم. وأشارت بعض الوفود الأخرى إلى البروتوكول الأفريقي بشأن حقوق كبار السن الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

وشددت دول أعضاء أخرى على أهمية خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة باعتبارها خريطة طريق لتعزيز تنفيذ خطة عام 2030 على نحو يشمل كبار السن وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأشارت إلى ضرورة مواصلة تنفيذ الإطار القانوني الدولي القائم.

وأبرزت بعض الوفود أهمية مشاركة وانخراط جميع الجهات المعنية ورحبت بمشاركة المنظمات غير الحكومية الشاملة للجميع والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدورة الثانية عشرة للفريق العامل.

وفي أعقاب المناقشة العامة، عقد الفريق العامل حلقة نقاش تحاورية واحدة بشأن الإسهام المعياري حول مجالي تركيز الدورة الحادية عشرة ("الحق في العمل والوصول إلى سوق العمل" و "إمكانية اللجوء إلى القضاء")، و "مناقشة تحاورية بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن في سياق جائحة كوفيد-19

وما بعدها“، وحلقتي نقاش تحاوريتين بشأن مجالي تركيز الدورة الثانية عشرة: ”إسهام كبار السن في التنمية المستدامة“ و ”الأمن الاقتصادي“.

وأود أن أعرب عن امتناني للمتعاونين ومديري المناقشات على مداخلاتهم المجدية والموضوعية، التي أثارت نقاشاً مثمراً بين الأعضاء، ما ساهم في تنفيذ ولاية الفريق العامل المتمثلة في تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن. وكان بين المتعاونين ممثلون عن الحكومات الوطنية، ومفوضية حقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، والخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان.

وأود أن أثني على المكتب لما بذله من جهود في تنظيم تشكيل أفرقة النقاش المختلفة، نظراً لما يوليه من اهتمام خاص للتوازن الجغرافي والتكافؤ بين الجنسين وتنوع الجهات المعنية، الأمر الذي أثرى المناقشات الموضوعية طوال الدورة.

وسبقت كل مناقشة حلقة نقاش تخللتها عروض قدمتها طائفة متنوعة من الجهات المعنية التي أعربت عن آرائها انطلاقاً من وجهات نظر مختلفة، مثل حقوق الإنسان، والقانون الدولي الحالي لحقوق الإنسان، والخبرات الوطنية والإقليمية، والولايات المحددة لحقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وأعقبت كل حلقة نقاش مناقشة تحاورية شاركت فيها جميع الجهات المعنية، مسترشدة بورقتي غرفة الاجتماعات اللتين أعدتهما مفوضية حقوق الإنسان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللتين توجزان الاتجاهات الرئيسية والمجالات التي شكلت أرضية مشتركة انبثقت من الإسهامات الواردة قبل انعقاد الدورة.

متابعة مجالات تركيز دورة العمل الحادية عشرة - مناقشة بشأن الإسهامات المعيارية

في أعقاب المناقشة العامة، عقد الفريق العامل حلقة نقاش تحاورية بشأن الإسهامات المعيارية المتعلقة بمجالي تركيز الدورة الحادية عشرة⁽³⁾.

وكان الهدف من الجزء التحاوري إجراء متابعة للمناقشات المثمرة والموضوعية التي عُقدت خلال الدورة الحادية عشرة بشأن مجالي التركيز ”الحق في العمل والوصول إلى سوق العمل“ و ”إمكانية اللجوء إلى القضاء“، وكذلك الاستمرار في البناء عليها من وجهة نظر معيارية، من أجل تبادل الآراء وأفضل الممارسات وعناصر محددة.

وفي ما يتعلق بمجال التركيز ”الحق في العمل والوصول إلى سوق العمل“، أبرز العرض الذي قدمه المتحاورون والمناقشة التي تلتها أن الافتقار إلى معايير خاصة بكبار السن يشكل ثغرة كبيرة في الأطر القانونية والسياساتية الحالية على الصعيد الوطني والدولي. وأظهرت المناقشة أيضاً أن كبار السن كثيراً ما يعانون من التفرقة العمرية والتمييز ضد المسنين في البحث عن فرص العمل والوصول إلى سوق العمل.

(3) أدارت حلقة النقاش كبيرة الأخصائيين في مفوضية حقوق الإنسان، بولندا، آنا شاببييرا. وضم المتحاورون كلاً من: الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان كلوديا ماهر؛ مديرة علم الشيخوخة في المعهد الوطني لكبار السن، المكسيك آنا لويزا غامبل سانثيس غافيتو؛ موظفة برامج في برنامج الشيخوخة وكبار السن، كينيا، ميرسي كوريا؛ عضو المجلس الاستشاري في منظمة 50+ Hellas، اليونان، فاسيلي لوزيوتيس؛ عضو لجنة حقوق الإنسان في الفلبين كارين غوميز دميبت؛ رئيس قسم الصحة والعمل الاجتماعي والتعليم والثقافة في منظمة ”أمين مظالم الأمة“، الأرجنتين، ماكسيميليانو نيتو؛ الأستاذة في قسم التأمين الاجتماعي في كلية وارسو للاقتصاد، بولندا، جانينا بيتلجيك. وعرض ورقة غرفة الاجتماعات الموظف المسؤول في قسم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمفوضية حقوق الإنسان ريو هادا.

وسلّطت المناقشة الضوء أيضا على انتشار التفرقة العمرية في أماكن العمل وعلى عدم وجود أحكام دولية وإقليمية تهدف تحديدا إلى حظر التفرقة العمرية في أماكن العمل تحديدا أو تسعى إلى القضاء عليه.

وشدّد المتحاورون بشكل خاص على أهمية وضع معايير واتخاذ إجراءات لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك من حيث الفجوات في الأجور بين الجنسين، وانخفاض مستوى المعاشات التقاعدية وتغطية الحماية الاجتماعية للمرأة، بما في ذلك في القطاع غير النظامي، والاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تؤديها المرأة في كثير من الأحيان. وسلط المتحاورون الضوء أيضا على مسائل أخرى تتطلب الاهتمام لدى وضع معايير خاصة بكبار السن، مثل: الترتيبات التيسيرية المعقولة لكبار السن؛ ودعم المهن الحرة لكبار السن أو زيادة المشاريع لديهم؛ وإمكانية الوصول إلى سبل الانتصاف الفورية والانتصاف عند الحرمان من الحق في العمل.

وفي ما يتعلق بـ "إمكانية اللجوء إلى القضاء"، سلط المتحاورون الضوء على التغطية غير المتسقة والمحدودة لإمكانية لجوء كبار السن إلى القضاء ضمن الأطر القائمة، والحاجة إلى وضع معايير محددة لضمان إمكانية لجوء كبار السن إلى القضاء على نحو يعكس مبادئ المساواة وعدم التمييز والمشاركة والاستقلال الذاتي والاستقلالية. وفي هذا السياق، حُدّدت اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن، ولا سيما المادتان 30 و 31 منها، كمثال على الممارسة الصالحة لكيفية وضع حكم شامل يضمن إمكانية لجوء كبار السن إلى القضاء بشكل كامل.

وخلال المناقشة، حدد متكلمين عدة التمييز على أساس السن والتفرقة العمرية في معايير وممارسات السياسة العامة بوصفهما تحديا شاملا وثغرة في توفير الحماية لكبار السن من أجل المطالبة بحقوقهم القانونية وإمكانية لجوئهم إلى القضاء. وكان اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب، وتيسير الوصول المادي، والحوافز الناجمة عن التكنولوجيا الرقمية، هي أيضا من التحديات التي حُدّدت. واعتُبرت الأهلية القانونية ودعم اتخاذ القرارات أمرا أساسيا لتمكين كبار السن وضمان استقلالهم الذاتي وممارستهم لحقوق الإنسان الخاصة بهم. وشدّد المشاركون أيضا على الحاجة إلى وضع معايير قياسية تيسر استحداث برامج وخدمات للمساعدة القانونية تشمل كبار السن تحديدا.

إسهام كبار السن في التنمية المستدامة

في أعقاب حلقة النقاش التحوارية بشأن الإسهامات المعيارية، أجرى الفريق العامل مناقشة تحاورية بشأن مجال تركيز الدورة الثانية عشرة "إسهام كبار السن في التنمية المستدامة"⁽⁴⁾.

ورحب المتحاورون والوفود والمشاركون بالمناقشة الموضوعية بشأن "إسهام كبار السن في التنمية المستدامة".

(4) أدار حلقة النقاش كبير موظفي الاتصالات، مؤسسة الأمم المتحدة، راجيش ميرشانانداني. وضم المتحاورون كلاً من: الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان كلوديا ماehler؛ نائبة مدير شعبة تعزيز خدمات رعاية المسنين بوزارة الشؤون المدنية في جمهورية الصين الشعبية هي ني؛ رئيس وحدة ومنسق لشؤون الاستدامة في الوزارة الاتحادية لشؤون الأسرة والمسنين والنساء والشباب، ألمانيا، ماتياس فون شفانينفلوجل؛ أستاذة (من الأوساط الأكاديمية)، بيرو، إيليا فيكتوريا لونا ديل فالي؛ مديرة التطوير والجودة لحافطة الشيخوخة الصحية على الصعيد العالمي في الرابطة الدولية لمساعدة المسنين HelpAge International روزلين كيهومبا؛ خبيرة اقتصادية بإدارة البحوث الاقتصادية والتعاون الإقليمي، مصرف التنمية الآسيوي، أيكو كيكواو. وعرض ورقة غرفة الاجتماعات رئيس فرع الإدماج والمشاركة الاجتماعية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ماسومي أونو.

وخلال العرض والمناقشة التي تلتها، أُشيرَ إلى تعدد وتنوع الأطر القانونية والسياسية التي تعترف بحق كبار السن في المشاركة في التنمية المستدامة والمساهمة فيها. وسُلط الضوء على أنه في حين أن العديد من القوانين والسياسات الوطنية يتناول الحق في المساهمة في التنمية المستدامة، ما من أحكام صريحة تعترف بالاحتياجات والتحديات الخاصة بكبار السن في معظم الحالات أو تستهدف تلبية تلك الاحتياجات أو مواجهة تلك التحديات، ما يحول في كثير من الأحيان دون تمتع هذه الفئة العمرية تمتعا كاملا بهذا الحق.

وحدد المتكلمون أطرا وصكوكا دولية وإقليمية عدة للسياسات باعتبارها ذات صلة توفر التوجيه لإعمال حق كبار السن في المساهمة في التنمية المستدامة. ومن هذه الصكوك، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، 2002، واتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن.

وتبادل المتحاورون الخبرات والممارسات على الصعيد الوطني الهادفة إلى تعزيز حق كبار السن في الإسهام في التنمية المستدامة، ولا سيما في ما يتعلق بالتعلم مدى الحياة والحماية الاجتماعية والبيئات المعيشية. وأشار أيضا عدة متحاورين ومتكلمون آخرون إلى التحديات والحوجز التي تؤدي إلى إنكار حق كبار السن في الإسهام في التنمية المستدامة.

ومن هذه التحديات والحوجز عدم السكن غير الملائم والبيئات المعيشية المناسبة للشيخوخة صحية، والعزلة الاجتماعية والشعور بالوحدة بين كبار السن، وعواقب الفجوة الرقمية التي تؤثر بشكل غير متناسب على كبار السن. وجرى التأكيد أيضا أن جائحة كوفيد-19 سلطت الضوء على هذه التحديات وأدت في كثير من الأحيان إلى تفاقمها.

وحدد عدد من المشاركين في الحلقة والوفود وغيرهم من المتكلمين التفرقة العمرية والتمييز على أساس السن بوصفهما تحديا رئيسيا في هذا السياق. ودعا بعض المشاركين إلى اعتماد صك دولي ملزم قانونا بشأن حقوق كبار السن باعتباره خير وسيلة لحماية وضمان حقهم في المساهمة في التنمية المستدامة.

الأمن الاقتصادي

في أعقاب المناقشة الموضوعية بشأن "إسهام كبار السن في التنمية المستدامة"، أجرى الفريق العامل مناقشة تحاورية بشأن مجال تركيز الدورة الثانية عشرة، "الأمن الاقتصادي".

ورحب المتحاورون والوفود والمشاركون بحلقة النقاش التحاورية بشأن التركيز المواضيعي "الأمن الاقتصادي" لكبار السن⁽⁵⁾.

(5) أدارت حلقة النقاش رئيسة لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالشيخوخة، جنيف، سيلفيا بيريل ليفين. وضم المتحاورون كلاً من: رئيس مكتب الشؤون الأوروبية والدولية بالمديرية العامة للتماسك الاجتماعي في وزارة التضامن والصحة، فرنسا، أليكسيس رينكنباك؛ أستاذ معاون في جامعة حيفا ورئيس الجمعية الإسرائيلية لعلم الشيخوخة، إسرائيل، اسحق بريك؛ كبير الموظفين لشؤون السياسات بإدارة الصحة والشؤون الإنسانية والتنمية الاجتماعية، مفوضية الاتحاد الأفريقي، ليفهوكو كيسامانغ؛ الرئيس التنفيذي للمجلس الوطني للشيخوخة، الولايات المتحدة الأمريكية، رامسي ألوين؛ نائبة المحامي العام في جورجيا، تامار غفارامادزه؛ أستاذ فخري، قسم الرعاية الاجتماعية، جامعة سول الوطنية، جمهورية كوريا، سونغ - جاي تشوي. وعرض ورقة غرفة الاجتماعات مدير مكتب نيويورك، مفوضية حقوق الإنسان، كريغ مخيير.

ناقش المتحاورون الطريقة التي تدعم بها أطر السياسات وحقوق الإنسان المختلفة الحق في الأمن الاقتصادي لكبار السن في بيئات مختلفة. وُحدت أهمية الأطر الإقليمية في التنفيذ على الصعيد الوطني، بما في ذلك في السياقين الأوروبي والأفريقي، في حين طُرحت خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة كدليل يُسترشد به على الصعيد الدولي. ومع ذلك، جرى التشديد على أن الثغرات في الإطار المعياري والسياساتي لا تزال قائمة ويتعين التصدي لها بصورة عاجلة. وأشار أيضا إلى أنه حتى في حال وجود سياسات، فإنها كثيرا ما لا تتفد أو تُعتمد على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، دعا بعض المشاركين إلى اعتماد صك دولي ملزم قانونا بشأن حقوق كبار السن.

وفي معرض الإشارة إلى أهمية الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الرعاية طويلة الأجل، بوصفها أداة رئيسية في تعزيز الأمن الاقتصادي في سن الشيخوخة، تناول المتكلمون الفجوة بين الجنسين في الحماية الاجتماعية والتدابير الممكنة اتخاذها في مجال السياسة العامة لمعالجتها، فضلا عن نسبة المسنات اللاتي يعشن في فقر التي تفوق مثيلتها لدى المسنين. وناقش المشاركون أيضا مقاييس بديلة للفقر لتتيح لوضعي السياسات تكوين فهم أفضل للأمن الاقتصادي في سن الشيخوخة. وجرى أيضا تناول الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19 على الأمن الاقتصادي لكبار السن.

ولوحظ أن الأعمال الكاملة للحق في الأمن الاقتصادي في هذه الفئة العمرية يستلزم أيضا معالجة مسألة العمالة بين كبار السن، بما في ذلك التمييز على أساس السن في سوق العمل، والحد من العمالة غير النظامية، فضلا عن إبداء مراعاة أكبر لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تؤديها أساسا النساء من جميع الأعمار ولعواقبها في الشيخوخة. وأشار المتكلمون إلى أن كبار السن الذين يتعرضون لأشكال تمييز متداخلة، سواء كانت على أساس الجنس أو الإعاقة أو العرق أو غير ذلك من العوامل، هم أكثر عرضة لخطر انعدام الأمن الاقتصادي.

وأثار المتكلمون اعتبارات أخرى في المناقشة المتعلقة بالحق في الأمن الاقتصادي، بينها أوجه الضعف الخاصة التي تواجهها الأرامل الأكبر سنا، ومحدودية فرص حصول العديد من كبار السن على خدمات الرعاية طويلة الأجل في المنزل والمؤسسات، وأثر إساءة معاملة المسنين، وأوجه الضعف التي يواجهها كبار السن الذين يعانون من الخرف، ضمن أمور أخرى.

مناقشة تحاورية بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن في سياق جائحة كوفيد-19 وما بعدها

رحب المتحاورون والوفود والمشاركون بحلقة النقاش التحاورية بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن في سياق جائحة كوفيد-19 وما بعدها⁽⁶⁾، باعتبارها متابعة لحلقة النقاش الرفيعة المستوى بشأن كوفيد-19 وكبار السن في الدورة الحادية عشرة.

(6) ضم المتحاورون في المناقشة التحاورية بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن في سياق جائحة كوفيد-19 وما بعدها: أمينة حقوق الإنسان وعلم الشيخوخة المجتمعي والسياسات الجنسانية وسياسات الرعاية في المعهد الوطني للخدمات الاجتماعية للمتعاقدين ومتقاضي المعاشات التقاعدية، الأرجنتين، مونيك روكي؛ وزيرة التنمية الاجتماعية، وزارة الدولة للحماية الاجتماعية، شؤون كبار السن والبرامج الخاصة، كينيا، سيسيليا مباك؛ المدير العام للمركز الوطني لكبار السن في نيجيريا، نيجيريا، إيميم أوموكارو؛ نائب مدير دائرة رعاية المسنين، وزارة الشؤون المدنية في جمهورية الصين الشعبية، غوه بينبين؛ الأستاذ في جامعة نيو ساوث ويلز (الأوساط الأكاديمية)، أستراليا، أندرو بيرنز؛ المدير المساعد في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، جمهورية كوريا، كلير سوكهيون أوه.

وسلط المتحاورون والمتكلمون الضوء على الأثر غير المتناسب لجائحة كوفيد-19 على حياة كبار السن وحقوقهم ورفاههم. وأظهرت المناقشة أن الجائحة كشفت أيضا عدم المساواة والضعف الهيكلي في المجتمع وأدت إلى تفاقمهما، ما جعل كبار السن أكثر ضعفا وعرضة للفقر، وفاقم الظروف التي كانت سائدة أصلا في جملة مجالات منها الصحة البدنية والعقلية، والعنف، والإهمال وسوء المعاملة.

وعرض عدة متكلمين أمثلة على استجابات للجائحة استهدفت كبار السن تحديدا، مثل برامج التحويلات النقدية، والمبادرات المشتركة بين الأجيال لتحسين المهارات الرقمية لكبار السن، وتوفير التعلم مدى الحياة وتعزيز الدعم المجتمعي. وجرى التشديد على أن تعزيز وحماية حقوق كبار السن في مواجهة الجائحات والاستعداد لها في المستقبل يتطلبان نهجا متعدد القطاعات وشاملا للحكومة والمجتمع بأسرها. واعتُبر أيضا أن من المهم الاعتراف بالدور الحيوي الذي يؤديه كبار السن في جميع مجالات الحياة ودعمه، بوصفهم أصدقاء وأقرباء، ومقدمي رعاية ومعلمين، وقادة ومتطوعين، و باعتبارهم مصدرا حيويا للتجربة والخبرة والإلهام.

وأشار المتحاورون والمتكلمون إلى استنتاجات مستقاة من دراسات تحليلية أجرتها مفوضية حقوق الإنسان بشأن الإطار المعياري الدولي، وكذلك إلى التقرير الأخير الذي قدمته المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان. وأبرز بعض المتحاورين والمتكلمين أن هذه الوثائق توفر أساسا جيدا للاتفاق على ثغرات مثل التفرقة العمرية والتمييز على أساس السن ووضع استراتيجيات بشأن كيفية سد تلك الثغرات. وشدد متكلمون عدة على ضرورة رفع مستوى الإطار الدولي القائم، وترسيخ تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن، بما في ذلك وضع صك دولي ملزم قانونا لمعالجة الثغرات وتحسين الحماية القانونية لحقوق كبار السن باعتبارها جزءا لا يتجزأ من جهودنا للإنعاش. وأعيد التأكيد أيضا على أهمية أن يحرز الفريق العامل تقدما ملموسا في العمل المكلف به.

سبل المضي قدما

خلال المناقشة بشأن الخطوات المقبلة، أعلن أحد الوفود أن مجموعة من الدول الأعضاء ستتشئ فريقا أساسيا غير رسمي عابرا للأقاليم بغية العمل خلال الفترة الممتدة بين الدورات على تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في إعداد مشروع مقرر تمهيدا لتقديره إلى الفريق العامل للنظر فيه خلال دورته الثالثة عشرة في عام 2023. ويمكن لمشروع المقرر هذا أن يتضمن اقتراحا بإنشاء فريق عامل لفترة ما بين الدورات بهدف إعداد وعرض مشروع نص يحدد الثغرات الرئيسية في النظام الدولي لحقوق الإنسان لكبار السن، يشكل الأساس لمواصلة الدول الأعضاء والمراقبين في الفريق العامل المفاوضات بشأن الصكوك والتدابير الرامية إلى سد هذه الثغرات.

وأعربت وفود عدة عن تأييدها القوي لهذه المبادرة وشددت على أهمية مواصلة مناقشات الفريق العامل خلال فترة ما بين الدورات من أجل تعزيز عمله والمضي في تحقيق نتائج ملموسة أكثر. وفي هذا الصدد، أعربت وفود عدة عن اهتمامها بالمشاركة بنشاط في الأعمال خلال الفترة الممتدة بين الدورات، في حين أشار بعضها أيضا إلى اعتزامه الانضمام إلى الفريق الأساسي غير الرسمي العابر للأقاليم. وأشارت بعض الوفود إلى ضرورة الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن الاقتراح من أجل النظر فيه، في حين شددت أخرى على أهمية إبقاء طرائق العمل المتفق عليها داخل الفريق العامل والتمسست مزيدا من التوضيح بشأن المسائل الإجرائية.

وجرى التشديد أيضا على الدور الهام للفريق العامل، لا سيما في سياق جائحة كوفيد-19 وأثرها غير المتناسب على كبار السن. وفي هذا الصدد، درس المشاركون الحاجة إلى تعزيز عمل الفريق العامل وإلى مناقشة المسارات الممكنة للمضي قدما في الوفاء بولايته.

وأشادت بعض الدول الأعضاء بالمناقشة التحوارية بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن في سياق جائحة كوفيد-19 وما بعدها، التي أجريت خلال الدورة الثانية عشرة، وأكدت أن الإطار القانوني الدولي المجزأ الحالي فشل في سد الثغرات في حماية حقوق الإنسان لكبار السن، مشددة على ضرورة العمل بنشاط لسد هذه الثغرات.

وفي هذا الصدد، أشار بعض الوفود إلى الاستنتاجات الواردة في "تحديث الدراسة التحليلية الختامية لعام 2012 بشأن المعايير القياسية في القانون الدولي لحقوق الإنسان في ما يتعلق بكبار السن"، التي أعدتها مفوضية حقوق الإنسان. وأشار إلى أن تلك الوثيقة ستكون بمثابة أساس جيد لتوجيه المناقشات الأخرى التي يجريها الفريق العامل، نحو الوفاء بولايته، في تحديد الثغرات المحتملة في النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان لكبار السن والسبل الممكنة لمعالجتها.

وأبرزت دول أعضاء أخرى الحاجة إلى مواصلة مناقشة كيفية المضي في تعزيز الآليات القائمة، بما في ذلك خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، وإيجاد سبل لمعالجة الثغرات الموجودة في الآليات القائمة. وأشارت وفود أخرى إلى أهمية استكشاف سبل زيادة التعاون الدولي وكذلك الدعم المالي والتقني لتحسين وضع كبار السن في البلدان النامية.

وفي حين سلمت بعض الوفود بقيمة خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة بوصفها خريطة طريق للسياسات والتدابير الشاملة لجميع الفئات العمرية تهدف إلى حماية رفاه كبار السن، أكدت الحاجة إلى صك دولي ملزم قانونا أكثر شمولاً يحمي حقوق الإنسان لكبار السن بالكامل.

وإضافة إلى ذلك، أشارت بعض الدول الأعضاء إلى ولاية الفريق العامل وشددت على ضرورة المضي قدما واختتام كل دورة من دورات الفريق العامل بنتائج محددة تستند إلى إسهامات جميع الدول الأعضاء، مع إبراز أهمية الإرادة السياسية لتعزيز عمل الفريق العامل.

وفي ما يتعلق باختيار مجالي تركيز الدورة الثالثة عشرة للفريق العامل، المقرر عقدها عام 2023، في أعقاب مشاورات غير رسمية يجريها المكتب مع الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب خلال فترة ما بين الدورات، اتخذ الفريق العامل قرار شفويا باختيار مجالي "الحق في الصحة وفي الحصول على الخدمات الصحية" و "الإدماج الاجتماعي".

ختاما، أود أن أعرب عن عميق امتناني وتقديري للأمانة العامة على دعمها الثابت للفريق العامل، ولما أبداه من مناقبية مهنية وتعاون كل من رئيسة فرع الإدماج والمشاركة الاجتماعية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ماسومي أونو، ورئيسة وحدة البرنامج المعني بالشيخوخة وجهة الاتصال بالأمم المتحدة المعنية بالشيخوخة أمال أبو رافع وفريقها المكون من جوليا فيري وشاثو نفيلا من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ ومدير مكتب نيويورك التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كريغ مخيير، والموظف المسؤول عن قسم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمفوضية حقوق الإنسان (جنيف) ريو هادا. كما أعرب عن امتناني وتقديري لأمين الفريق العامل وانس لينت (إدارة شؤون الجمعية العامة

والمؤتمرات)، والموظف المعاون للشؤون الحكومية الدولية روميل مارانان (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات)، وللفريق بأسره على عملهم الشاق والممتاز ودعمهم المستمر.

وأود أن أكرر تقديري العميق للمتعاونين المرموقين لما قدموه من إسهامات موضوعية وملهمة في أعمال الدورة الثانية عشرة للفريق العامل وكذلك لممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني لمشاركتهم النشطة وتعاونهم البناء. ونأمل أن يكون في وسعنا أن نعول على حضوركم وإسهامكم القيمين في الدورات المقبلة من أجل مساعدة الفريق العامل على الوفاء بولايته، ونتطلع إلى أن تعززوا مشاركتكم في هذا الصدد.

وأخيراً، أود أن أعرب عن خالص امتناني وتقديري العميق لنائبتني الرئيسة الموقرتين ومقرر الفريق العامل: روزيني ب. فانغو (الفلبين)؛ ورشا الكتا (كندا)؛ وتوماس غرونوالد (سلوفاكيا). ولولا دعمهم القيم وعملهم الجاد ومهنتهم في إدارة أعمال مكتب الفريق العامل لما أمكن عقد هذه الدورة.

سادسا - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة

22 - في الجلسة الثالثة، المعقودة في 14 نيسان/أبريل، أدلت نائبة الرئيسة ببيان بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة للفريق العامل.

سابعا - اعتماد التقرير

23 - في الجلسة الأولى، المعقودة في 11 نيسان/أبريل، أبلغ الفريق العامل بأن الأمانة العامة ستضع في مرحلة لاحقة، بالتعاون مع المكتب، الصيغة النهائية لموجز المحاور الرئيسية للدورة الثانية عشرة الذي أعدته الرئيسة، وبأن ذلك الموجز سيُدرج في التقرير.

24 - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في 14 نيسان/أبريل، اعتمد الفريق العامل مشروع التقرير عن أعمال دورته الثانية عشرة، بصيغته الواردة في الوثيقة A/AC.278/2022/L.1.